

جامعة الزهراء عليها السلام للبنات

كلية التربية

قسم التربية الفنية

المرحلة الثانية

جرائم نظام البعث في العراق

د. هيفاء الأشقر

المحاضرة الأولى: انتهاكات الحقوق والحريات "نبذة وصفية عن الأنظمة السياسية في العراق

التطور التاريخي للأنظمة السياسية في العراق وأثرها على الحقوق والحريات (1921 - 2003)

مقدمة:

تعد دراسة تاريخ الأنظمة السياسية في العراق الحديث ضرورة ملحة لفهم الجذور التي أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان. فالدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 وحتى عام 2003 مرت بتحويلات بنيوية عميقة، انتقلت فيها من التعددية النسبية إلى الشمولية المطلقة.

أولاً: العهد الملكي (1921 - 1958) .. "مرحلة التأسيس والبحث عن الهوية"

تميزت هذه الفترة بكونها محاولة لبناء دولة قانونية على النمط الغربي (الملكية الدستورية).

- **الحقوق والحريات:** صدر قانون الأساس العراقي (الدستور) عام 1925، والذي ضمن نظرياً حرية الرأي، الصحافة، والاجتماع. كانت هناك حياة برلمانية وصراعات حزبية علنية.
- **طبيعة الانتهاكات:** كانت الانتهاكات "موسمية" وليست "بنيوية". أي أنها كانت تحدث أثناء التظاهرات الكبرى (مثل وثبة كانون 1948) أو قمع الحركات المسلحة، لكن الدولة لم تكن تملك جهازاً أمنياً يتدخل في تفاصيل حياة المواطن اليومية.
- **التقييم:** بالرغم من وجود تدخلات بريطانية، إلا أن القضاء كان يتمتع بنوع من الاستقلالية، ولم يكن العنف هو الوسيلة الوحيدة لإدارة الدولة.

ثانياً: العهد الجمهوري الأول (1958 - 1968) .. "عصر الانقلابات وعسكرة السياسة"

بعد ثورة 14 تموز 1958، دخل العراق نفق الانقلابات العسكرية، وهو ما غير مفهوم "الحرية" إلى "الثورة".

- **التحول نحو العنف:** بدأت تظهر "المحاكم الاستثنائية" (مثل محكمة الشعب/المهداوي)، حيث أصبح القضاء أداة لتصفية الخصوم السياسيين تحت شعار حماية الثورة.
- **قمع التعددية:** بدأت الصراعات الأيديولوجية (قوميين، شيوعيين، بعثيين) تخرج من إطار البرلمان إلى إطار الشارع والسلاح، مما مهد الطريق لظهور مفهوم "تصفية الآخر" جسدياً

ثالثاً: نظام البعث (1968 – 2003) .. "مأسسة القمع والدولة الشمولية"

هذه الفترة هي الأهم في المنهج، وتقسم إلى مرحلتين (مرحلة الصعود ومرحلة التفرد المطلق بعد 1979).

1. احتواء الدولة: قام النظام بتحويل كافة مؤسسات الدولة (الجيش، التعليم، القضاء) إلى أدوات تابعة للحزب.
2. فلسفة "البعثنة": تم فرض أيديولوجية الحزب على المجتمع، وأصبح عدم الانتماء أو معارضة فكر الحزب تُصنف كـ "خيانة عظيمة" وليس مجرد اختلاف في الرأي.
3. تحول المواطن إلى "مراقب": تم إنشاء شبكة أمنية معقدة جعلت من الرقابة حالة اجتماعية، مما أدى إلى انهيار مفهوم "الحرية الشخصية".
4. الانتهاكات الممنهجة: انتقل القمع من كونه موجهاً ضد "السياسيين المعارضين" فقط، ليشمل عوائلهم، طوائفهم، وأعرافهم، وصولاً إلى عمليات التطهير الجماعي.

المحاضرة الثانية: انتهاكات النظام البعثي للحقوق والحريات العامة

مقدمة: فلسفة النظام في التعامل مع الحقوق

لم تكن الانتهاكات مجرد تصرفات فردية، بل كانت سياسة ممنهجة تهدف إلى صهر المجتمع في بوتقة واحدة. كان الشعار غير المعلن هو "لا صوت يعلو فوق صوت الحزب"، مما جعل الحقوق الطبيعية للإنسان (كالحياء والحريية) هبة تمنحها السلطة وتنزعها متى تشاء.

المحور الأول: الانتهاكات السياسية والمدنية

1- تقويض التعددية: تحول العراق إلى "دولة شمولية"، حيث تم حظر جميع الأحزاب السياسية واعتُبر أي نشاط سياسي خارج إطار حزب البعث "خيانة عظيمة" عقوبتها الإعدام وفق قوانين استثنائية.

2- غياب دولة المؤسسات: تم دمج مؤسسات الدولة بالحزب، فأصبح القضاء غير مستقل والبرلمان (المجلس الوطني آنذاك) مجرد أداة لتصديق القرارات التي تتخذها القيادة العليا.

3- حرية الصحافة والاعلام: تحولت وسائل الإعلام إلى أدوات "تعبئة وتحريض"، وكان يُمنع تداول أي معلومة لا تخدم النظام، مما عزل المواطن العراقي عن العالم الخارجي.

المحور الثاني: الانتهاكات الجسدية (سياسة الترهيب)

1- التعذيب الممنهج: لم يكن التعذيب لانتزاع المعلومات فقط، بل كان وسيلة لكسر إرادة الفرد وإذلاله. شمل ذلك أساليب وحشية وثقت لاحقاً في المنظمات الدولية.

2- الاختفاء القسري: آلاف العراقيين فُقدوا دون أثر، حيث كانت تُداهم المنازل ليلاً ويُقتاد الأفراد إلى جهات مجهولة دون إبلاغ ذويهم، وهو ما خلق حالة من الرعب النفسي الجماعي.

3- محاكم الثورة والمحاكم الخاصة: هي محاكم تقنقر لأبني معايير العدالة، حيث لا يحق للمتهم توكيل محامٍ، وتصدر الأحكام فيها بشكل قطعي وسريع.

المحور الثالث: الحقوق الاجتماعية والتعليمية (الاستهداف الفكري)

1-تسييس التعليم: تم فرض المناهج التي تمجد الحزب والقائد، وتحويل المدارس والجامعات إلى ساحات للانتماء الحزبي الإجباري.

2-التمييز في المواطنة (الولاء قبل الأداء): تم تقسيم العراقيين إلى فئات (موال، مؤيد، حيادي، معارض). بناءً على هذا التصنيف، يتم تحديد حق الشخص في التعيين، الترقية، أو حتى الحصول على شهادة جامعية.

3-العقوبة التبعية: إذا عارض فرد واحد النظام، كانت العقوبة تشمل عائلته بأكملها (قطع الأرزاق، السجن، أو التهجير)، وهو ما يُعرف قانونياً بانتهاك "مبدأ شخصية العقوبة".

المحور الرابع: الانتهاك النفسي والرقابة المجتمعية

أخطر أنواع الانتهاكات كان "تسميم العلاقات الاجتماعية"؛ حيث نُشرت شبكة من المخبزين في كل زقاق ودائرة ومدرسة. هذا أدى إلى:

- فقدان الثقة بين أفراد المجتمع.
- انتشار ظاهرة "النفاق السياسي" للنجاة من العقاب.

المحاضرة الثالثة: أثر سلوكيات النظام البعثي في المجتمع وتسلمه على الدولة

أولاً: استراتيجية "دولة الظل" (تآكل المؤسساتية)

لم يكتفِ النظام بالسيطرة على الوزارات، بل خلق هيكلًا موازيًا يضمن أن تدار الدولة بعيداً عن القوانين الإدارية التقليدية:

1. **المكاتب الحزبية (السلطة الحقيقية):** أصبح لكل دائرة حكومية "مسؤول حزبي" يمتلك صلاحيات تفوق المدير العام أو الوزير. القرارات الفنية أصبحت تُتخذ بناءً على أهواء الحزب لا مصلحة العمل.
2. **تسييس الرتب والوظائف:** تم ربط الترقية في الجيش والوظائف المدنية بـ "درجة الانتماء الحزبي". هذا السلوك أدى إلى تفرغ الدولة من الكفاءات (التكنوقراط) واستبدالهم بالموالين، مما حوّل الوظيفة العامة من "خدمة للمواطن" إلى "امتياز حزبي".
3. **تعدد الأجهزة القمعية المتداخلة:** أنشأ النظام أجهزة أمنية عديدة (الأمن العام، المخابرات، الأمن الخاص، الأمن العسكري) تعمل بشكل "متقاطع"؛ أي أنها تراقب الشعب وتراقب بعضها البعض، لضمان عدم حدوث أي انشقاق داخلي.

ثانياً: الأثر السلوكي (تغيير الشخصية العراقية)

استهدف النظام تحطيم المنظومة القيمية للمجتمع واستبدالها بسلوكيات "غريزة البقاء":

1. **مأسسة الوشاية (تفتيت الأسرة):** من خلال تشجيع الأبناء على التبليغ عن آبائهم تحت ذريعة "الوطنية"، مما أدى إلى فقدان الأمان داخل البيت الواحد وانهايار الثقة المجتمعية.
2. **ظاهرة "عسكرة الحياة اليومية":** لم يقتصر السلاح على الجيش، بل فُرض التدريب العسكري على الموظفين والطلبة (عبر جيش القدس والجيش الشعبي)، مما زرع ثقافة العنف في التعامل اليومي بدلاً من ثقافة الحوار المدني.
3. **اقتصاد الولاء (سلاح البطاقة التموينية):** استخدام "لقمة العيش" كأداة سياسية؛ فالمواطن المعارض لا يُسجن فقط، بل يُحرم من حقوقه التموينية ويُطرد من وظيفته، مما جعل الخضوع السياسي شرطاً للبقاء المادي.

ثالثاً: تحويل الثقافة إلى "تعبئة دائمة" (تأميم الوعي)

تم تسخير الإعلام والفن لخدمة "الفكر الواحد":

1. **أدب المعركة والتمجيد**: أُجبر الأدباء على الكتابة في مدح الحروب والقائد، ومن يرفض كان يُتهم بـ "الوهن في عزيمة الأمة"، مما أدى إلى تراجع الإبداع العراقي لصالح "البروباغندا".
2. **الرمزية الطاغية (السيطرة النفسية)**: ملء الساحات والكتب المدرسية بصور وتمائيل القائد، لإشعار المواطن بأنه "تحت المراقبة" في كل زمان ومكان، وهو ما يسمى في علم النفس "الرهاب الجماعي من السلطة".

رابعاً: الاستغلال السياسي للمقدس (الحملة الإيمانية)

لجأ النظام في التسعينيات إلى توظيف الدين لترميم شرعيته المتآكلة:

- **تسييس المنابر**: تحويل الخطاب الديني إلى وسيلة لتبرير قرارات النظام وامتصاص النقمة الشعبية الناتجة عن الحصار الاقتصادي.
- **خلق "التدين الشكلي"**: فرض النظام أنماطاً معينة من التدين تخدم توجهاته، مع ملاحظة أي نشاط ديني مستقل يراه خطراً على فكره الشمولي.

خامساً: هندسة الجغرافيا (التهجير وتدمير البيئة)

لم يكتفِ النظام بالسيطرة على البشر، بل سيطر على الأرض كوسيلة للعقاب:

- **سياسة التغيير الديموغرافي**: تهجير سكان أصليين من مناطقهم (كما حدث في كركوك والمناطق الحدودية) وإحلال مواليين بدلاً منهم لضمان الولاء الجغرافي.
- **تجفيف الأهوار**: لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل كان عملية "إبادة بيئية واجتماعية" استهدفت تهجير مجتمع كامل وتدمير نمط حياته التاريخي عقاباً على مواقفه المعارضة.

المحاضرة الرابعة: " أثر المرحلة الانتقالية في محاربة السياسة الاستبدادية

تعتبر المرحلة الانتقالية هي الفترة التي تلي سقوط نظام شمولي، وهدفها الأساسي هو "تنظيف" الدولة من آثار السياسات القمعية القديمة. ويمكن تلخيص أثر هذه المرحلة في محاربة الاستبداد عبر ثلاثة محاور أساسية:

1- المحور التشريعي (تغيير القوانين)

- إلغاء القوانين الاستثنائية: مثل قرارات "مجلس قيادة الثورة المنحل" التي كانت تعطي السلطة صلاحيات مطلقة فوق القانون.
- تأسيس الدستور الدائم: الذي وضع مادة صريحة تمنع عودة الدكتاتورية أو فكر حزب البعث تحت أي مسمى، وهذا يعتبر "الضمانة القانونية" الكبرى.
- تعددية الأحزاب: بدلاً من سيطرة "الحزب الواحد"، فُتح المجال لتشكيل كيانات سياسية متنوعة لضمان تداول السلطة.

2- المحور المؤسسي (هيكل الدولة)

- استقلال القضاء: لكي لا يظل القاضي أداة بيد الحاكم كما كان سابقاً، تم فصل السلطة القضائية تماماً لتكون هي الرقيب على نزاهة الدولة.
- تفكيك الأجهزة القمعية: حل الأجهزة الأمنية والمخابراتية التي كانت مهمتها مراقبة المواطنين وتعذيب المعارضين، واستبدالها بمؤسسات أمنية مهنية تلتزم بحقوق الإنسان.
- تشكيل الهيئات المستقلة: مثل "هيئة النزاهة" و"المفوضية العليا لحقوق الإنسان" لتكون أدوات رقابية تمنع عودة الفردية في القرار.

3- محور العدالة الانتقالية (تصفية الماضي)

لا يمكن محاربة الاستبداد دون معالجة الجرائم التي ارتكبتها، وذلك من خلال:

- **المساءلة والعدالة**: إبعاد الشخصيات التي ساهمت في ترسيخ الفكر الاستبدادي عن المناصب الحساسة في الدولة لضمان عدم إعادة إنتاج النظام القديم.
- **المحاكمات العلنية**: محاكمة رموز النظام السابق لم تكن للانتقام فقط، بل لترسيخ مبدأ أكاديمي مهم وهو "خضوع الجميع للقانون" وكسر هيبة "الحاكم الذي لا يُحاسب".
- **تعويض المتضررين**: إنصاف ضحايا السجون والتهجير القسري لإعادة ثقة المواطن بالدولة الجديدة.

المحاضرة الخامسة:

أولاً: استراتيجية "سيكولوجية الرعب"

اعتمد النظام على تحويل المجتمع إلى بيئة من الشك وعدم الثقة من خلال:

- المراقبة الشاملة: إشعار المواطن بأنه مراقب حتى داخل منزله، مما أدى إلى حالة من "البارانويا" الجماعية.
- العقوبات النفسية الترهيبية: استخدام أساليب الإعدام العلني وعرض الاعترافات القسرية في التلفزيون لكسر الروح المعنوية للمجتمع.

ثانياً: آثار الحروب المتتالية على الصحة النفسية

عاش الفرد العراقي لعقود في ظل "اقتصاد الحرب" وصددمات الفقد:

- اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD): انتشاره بشكل واسع نتيجة مشاهدة القصف، والجثث، وفقدان المعيل.
- ثقافة الحزن المزمن: تحول المجتمع إلى مجتمع جنازري نتيجة الحروب العنيفة، مما أدى إلى تآكل الرغبة في الحياة والإبداع.

ثالثاً: غسل الأدمغة والتحكم الفكري

استهدف النظام عقول الأطفال والشباب

عسكرة الطفولة: إجبار الأطفال على الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية (مثل أشبال صدام)، مما شوه النمو النفسي السليم وغرس قيم العنف بدلاً من التسامح.

- عبادة الشخصية: إجبار الأفراد على تمجيد "القائد الضرورة"، مما خلق حالة من الانفصام بين الواقع وما يُجبر الفرد على قوله.

رابعاً: الآثار النفسية للاضطهاد السياسي

- تدمير الهوية: إشعار الفرد بالدونية إذا لم يكن منتماً للحزب الحاكم.
- الخوف من التعبير: خلق عقدة "للحيطان آذان"، التي استمرت آثارها حتى بعد سقوط النظام كحاجز نفسي يمنع الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

المحاضرة 6

مقدمة:

استهدف نظام البعث البنية الاجتماعية للعراق لتفكيك الروابط التقليدية وإعادة صياغتها بما يخدم بقاء السلطة. تمثلت هذه الجرائم في تحويل المجتمع من "مجتمع مدني" إلى "مجتمع مخابراتي" يسوده الشك والتمزيق الطبقي والقومي.

أولاً: تدمير النسيج الاجتماعي (سياسة "فرق تسد")

1. ضرب الروابط العشائرية والأسرية: شجع النظام أفراد الأسرة الواحدة على التجسس على بعضهم البعض، ووصل الأمر إلى تكريم من يبلغ عن أقاربه "المعارضين"، مما أدى إلى انهيار الثقة داخل الخلية الأولى للمجتمع.
2. التمييز والتهجير القسري: استهداف مكونات اجتماعية محددة (مثل الكورد والتركمان والعرب في مناطق معينة) لخلخلة التركيبة السكانية، وما تبعها من سياسات "التعريب" وتغيير القومية في الأوراق الرسمية.

ثانياً: عسكرة المجتمع

1. ثقافة "البزة العسكرية": تم فرض المظاهر العسكرية على المدنيين من خلال تنظيمات (الجيش الشعبي، فدائيي صدام)، مما جعل المجتمع يعيش حالة حرب دائمة حتى في أوقات السلم.
2. تحويل المدارس والجامعات إلى ثكنات: لم تكن المؤسسات الاجتماعية تعليمية فقط، بل كانت مراكز للتجنيد الحزبي، حيث أصبحت "العضوية الحزبية" هي المعيار الوحيد للوجاهة الاجتماعية والترقي الوظيفي.

ثالثاً: سحق الطبقة الوسطى

- نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي الذي تسبب به النظام، تعرضت الطبقة الوسطى (المتقنون، الأطباء، المهندسون) إلى انهيار مادي، مما أجبر الكثير منهم على الهجرة أو الانشغال بلقمة العيش، وهو ما أدى إلى فراغ اجتماعي سمح لظهور طبقات "انتهازية" مرتبطة بالسلطة.

رابعاً: استغلال المرأة وتوظيفها سياسياً

- تم زج المرأة في تشكيلات حزبية قسرية، واستخدام الضغط الاجتماعي لضمان ولاء العوائل، بالإضافة إلى الانتهاكات الأخلاقية التي استخدمت كوسيلة لابتزاز الخصوم السياسيين واجتماعياً لكسر إرادة المعارضين.

المحاضرة السابعة: أشكال الديمقراطية

تنقسم الديمقراطية إلى ثلاثة أشكال رئيسية تختلف حسب طريقة ممارسة الشعب للسلطة:

أولاً: الديمقراطية المباشرة

تعتبر الصورة المثالية والقديمة للديمقراطية، وفيها يمارس الشعب السلطة بنفسه بدون وسيط أو نواب. يجتمع جميع المواطنين الذين لهم حق التصويت في مكان عام لمناقشة القوانين واتخاذ القرارات السياسية مباشرة.

- **تحدياتها:** يصعب تطبيقها في العصر الحالي بسبب الأعداد الهائلة للسكان واتساع مساحات الدول، لكنها تظهر أحياناً في "الاستفتاءات الشعبية" التي تُجرى على قضايا مصيرية.

ثانياً: الديمقراطية النيابية (غير المباشرة)

هي النظام السائد في أغلب دول العالم اليوم. تقوم فكرتها على أن الشعب لا يحكم مباشرة، بل يختار عبر الانتخابات مجموعة من الأشخاص (النواب) ليتولوا نيابة عنه مهمة التشريع ورقابة الحكومة لفترة زمنية محددة.

- **مميزاتها:** تتناسب مع تعقيدات الحياة الحديثة وتسمح بتخصص الخبراء والسياسيين في إدارة شؤون الدولة مع بقاء الحق للشعب في تغييرهم في دورات انتخابية قادمة.

ثالثاً: الديمقراطية شبه المباشرة

هو نظام يجمع بين مزايا النوعين السابقين. في هذا الشكل، يوجد برلمان منتخب يمارس السلطة التشريعية يومياً، ولكن يُسمح للشعب بالتدخل المباشر في حالات معينة ومحددة.

- **أدواتها:** يمتلك الشعب في هذا النظام وسائل قانونية للتدخل، مثل:
 - **الاستفتاء الشعبي:** عرض قانون أقره البرلمان على الشعب للموافقة أو الرفض.
 - **الاقتراح الشعبي:** حق عدد معين من المواطنين في تقديم مشروع قانون للبرلمان لإلزامه بمناقشته.
 - **الاعتراض الشعبي:** حق المواطنين في الاعتراض على قانون نافذ لإلغائه.

ركائز الديمقراطية في المجتمع العراقي

لا يمكن فهم الديمقراطية في العراق دون النظر إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

1. **البعد التعددي:** الديمقراطية في العراق هي "ديمقراطية توافقية" تضمن تمثيل كافة المكونات (العرب، الكورد، التركمان، المكونات الأخرى) في صنع القرار.
2. **البعد القانوني:** السيادة في النظام الديمقراطي العراقي هي للدستور، حيث لا يوجد أحد فوق القانون (مبدأ دستورية القوانين).
3. **البعد الاجتماعي:** الديمقراطية تعني احترام التقاليد والقيم المجتمعية العراقية مع الانفتاح على الحداثة وحقوق الإنسان.

ثالثاً: صور الديمقراطية المعاصرة

1. **الديمقراطية المباشرة:** انتهت تقريباً) حيث يمارس الشعب السلطة بنفسه كما في أثينا.
2. **الديمقراطية النيابية:** وهي المتبعة في العراق حالياً، حيث ينتخب الشعب نواباً (مجلس النواب) لتمثيله وتشريع القوانين.
3. **الديمقراطية شبه المباشرة:** تمزج بين النظامين (مثل الاستفتاءات الشعبية على الدستور).

رابعاً: مبادئ الديمقراطية الأساسية

- التداول السلمي للسلطة: تسليم السلطة عبر الانتخابات وليس القوة.
- التعددية الحزبية: وجود أكثر من حزب وأكثر من رأي.
- حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية: مبدأ مهم جداً في العراق لضمان عدم تهميش أي مكون

المحاضرة السابعة والثامنة مكونات وعناصر الديمقراطية

أولاً: مكونات الديمقراطية (الأركان المؤسسية)

هي الهياكل الأساسية التي يتشكل منها كيان الدولة الديمقراطية:

1. الشعب : هو صاحب السيادة والشرعية، ومنه تستمد كافة السلطات قوتها.
2. الدستور : الوثيقة القانونية العليا التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضمن الحقوق والحريات.
3. المؤسسات السياسية : وتتمثل في السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية).
4. الأحزاب السياسية : القنوات الشرعية للتعبير عن التعددية الفكرية والتداول السلمي للسلطة.

ثانياً: عناصر الديمقراطية (المبادئ والقيم)

هي المبادئ الحاكمة التي تضمن أن الممارسة السياسية تتم بشكل عادل:

1. المشاركة والانتخاب : حق المواطن في اختيار ممثليه عبر صناديق الاقتراع بنزاهة وشفافية.
2. سيادة القانون : خضوع الجميع (مسؤولين ومواطنين) لقواعد قانونية موحدة تحقق العدالة.
3. التعددية السياسية : الاعتراف بوجود آراء ومصالح متنوعة وحماية حق المعارضة.
4. الفصل بين السلطات : توزيع المهام بين جهات مختلفة لمنع التفرد بالقرار والاستبداد.
5. حكم الأغلبية وحقوق الأقلية : اتخاذ القرار برأي الأكثرية مع الالتزام الكامل بحماية حقوق الأقلية.

المحاضرة الثامنة : تعريف سياسة الأرض المحروقة

تُعرف سياسة الأرض المحروقة بأنها استراتيجية عسكرية تهدف إلى تدمير كل ما قد يستفيد منه العدو عند الانسحاب من منطقة معينة أو التقدم فيها. تشمل هذه السياسة إحراق المحاصيل، تدمير البنية التحتية، تسميم الآبار، وتفجير المنشآت النفطية.

أولاً: المحطات التاريخية لتطبيق هذه السياسة في العراق

شهد العراق تطبيقاً قاسياً لهذه الاستراتيجية في عدة مفاصل، أبرزها:

1- حرب الخليج الثانية (1991) - انسحاب الكويت

تعتبر هذه الحادثة المثال الأبرز عالمياً في العصر الحديث، حيث قام النظام السابق أثناء انسحابه بتفجير أكثر من 600 بئر نفطي.

- **الهدف:** حرمان "الخصم" من الثروة النفطية وتدمير القدرة الاقتصادية للمنطقة.
- **النتيجة:** غطت السحب السوداء سماء المنطقة لشهور، وتسرب النفط ليشكل "بحيرات نفطية" دمرت التربة لسنوات طويلة.

2-تجفيف الأهوار (التسعينيات)

رغم أنها صُنفت كإجراء أمني، إلا أنها طبقت مبدأ الأرض المحروقة بيئياً. تم تحويل مجاري الأنهار لحرمان المعارضين من الملاذ الآمن.

- **الأثر:** تحولت جنة عدن (الأهوار) إلى أرض ملحية قاحلة، مما أدى إلى هجرة جماعية وفقدان تنوع بيئي فريد.

3-حقبة داعش(2017 - 2014)

أثناء اندحار التنظيم من المناطق التي سيطر عليها، طبّق سياسة الأرض المحروقة بشكل وحشي:

- **حرق آبار النفط في القيارة:** لعرقلة تقدم القوات العراقية وتغطية الطيران.
- **تدمير المصانع:** مثل مصنع كبريت المشراق، مما أدى لانبعاث غازات سامة.
- **تلغيم الأراضي الزراعية:** لضمان عدم عودة الحياة الاقتصادية للمناطق المحررة سريعاً.